التطور الحضري والعمراني للدوائر والمؤسسات المحلية لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨

الباحثة: سناء كريم رحمه

أ.د. جعفر عبد الدائم المنصور

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التأريخ

ملخص البحث:

تعد دراسة التاريخ المحلي المعاصر في العراق من الموضوعات ذات الاهمية المثلى ، لما لها من دور في توثيق مجريات الاحداث المختلفة وتطورها في مختلف الميادين لاسيما الميدان الحضري والعمراني لمدن العراق ومنها مدينة البصرة التي تشكل من دون شك جزءاً مهماً وحيوياً من دراسة تاريخ الدولة العراقية المعاصرة ، ولاهمية ذلك اخترنا دراسة اهم المؤسسات الحكومية في البصرة والتي كانت لها مساس مباشر في حياة الناس دراسةً والتي تقع في مقدمتها دائرة البلدية والنفوس ومتصرفية البصرة والسجن المركزي ودائرة الصحة والبرق والبريد والسفر والاقامة وعدد من الدوائر الاخرى ذات الاهمية . ليتم التعرف من خلالها على ابرز المؤسسات المحلية التي تأسست في مدينة البصرة خلال مدة البحث ودورها في تطور مدينة البصرة ، ومستوى الخدمات التي كانت تقدمها .

الكلمات المفتاحية : الحضري ، العمراني، البلدية ، الصحة ، النفوس ، الري .

Abstract:

The study of contemporary local history in Iraq is one of the topics of optimal importance because of its role in documenting the course of various events and their development in various fields, especially the urban field of Iraq's cities, including Basra, which undoubtedly constitutes an important and vital part of the study of the history of the contemporary Iraqi state. Because of the importance of this prospect, we chose to study the most important government institutions in Basra, which had a direct impact on people's lives, a study, which is located in the forefront of the Basra Mutasarrifiya, then the Municipality and Identity Department, the Basra Health Department, the Central Prison, the Telegraph Department, Post, Travel and Residence, and a number of other important departments. This was an attempt to identify the most prominent local institutions that were established in the city of Basra during the research period and their role in the development of the city, and the level of services they were providing.

Key words: Urban, Urbanization, Municipality, Health, Identity, Irrigation .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

المقدمة :

تعد دراسة موضوع "التطور الحضري والعمراني للدوائر والمؤسسات المحلية لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨" من المواضيع الحيوية التي يتم التعرف من خلالها على اهم المؤسسات والدوائر الحكومية التي تم انشائها في مدينة البصرة خلال مدة البحث والتي كان لها دور في تطوير المجتمع البصري من خلال ما ابدته من خدمات ساهمت في تطوير هذه المدينة . وجعلها مدينة حضارية من خلال الخدمات التي تقدمها لافراد المجتمع ، وتنظيم الحياة في مدينة البصرة خلال النصف الاول من القرن العشرين ،اذ شهدت المدينة انشاء وتأسيس عدد من الدوائر والمؤسسات الحكومية ،التي سبقت الكثير من المدن العراقية ، مما جعلها اكثر تنظيماً وتحضراَ .

اولاً /دائرة البلدية : على الرغم من ان تاريخ تأسيس بلدية البصرة يرجع الى عام ١٨٦٩ ، الا انه لابد من التطرق اليها بشيء من التفصيل لما لها من دور كبير في التطورات الحضرية والعمرانية التي شهدتها مدينة البصرة ،اذ عدت تلك الدائرة الحجر الاساس لكثير من الخدمات التي قدمتها للمواطنين ، من حيث انشاء الجسور وصيانة ارصفة الانهار، وتشيد العديد من الدور السكنية لسكان الصرائف ، فضلا عن انارة الطرق والاحياء ، ويرجع تشكيلها استناداً الى قانون الولايات العامة الصادر من السلطات العثمانية عام ١٨٦٨ والذي نص على تشكيل مجلس بلدي في كل مدينة او ولاية ، الا ان هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ في لواء البصرة الا بعد زيارة مدحت باشا [١] لها عام ١٨٦٩ ، وعلى اثرها تشكلت بلدية البصرة وانتظم مجلسها وقدمت الكثير من الخدمات واضطلعت بمسؤوليات المدينة لغاية تسليمها عند سقوطها بيد القوات البريطانية عام ١٩١٤ والغاء دائرة البلدية[٢].

تعرف دائرة البلدية على انها مؤسسة خدمية تقدم الخدمات العامة في مناطق معينة ومحدودة ولها حق التعاقد والامتلاك ويقوم وزير الداخلية بتعيين مناطق البلديات واحداثها والغائها مع ادارة اللواء ، اما سلطة البلدية فتتمثل بالرئيس والمجلس البلدي والموظفين الفنيين والكتبة وغيرهم[٣]. وتتمثل مسؤولية ادارة شؤون البلدية في رئيسها المعين ، فهو سلطتها والموظف الاجرائي الاعلى لها مع المجلس البلدي ، ويعد المجلس هيأه منتخبة يقرر الامور حسب القانون لتنفذ من قبل الرئيس [٤] وعليه الثقل الاكبر في ادارة مهام البلدية في اللواء ؛ ذلك لأنه المجلس الرئيس فيه[٥] .

كانت دائرة البلدية في البصرة تتألف من ثلاثة دوائر رئيسية هي دائرة رئيس البلدية وتشمل المجلس البلدي ورئيس البلدية ،ودائرة مدير الصحة المركزي، ودائرة المهندس البلدي[٦] وان هذه الدوائر الثلاثة كانت مستقلة عن بعضها بأعمالها وموظفيها ومواردها وجهازها الحسابي ولكنها كانت تخضع الى اشراف وتوجيه المجلس البلدي في البصرة الذي يعد بدوره رأس الهيكل التنظيمي للمؤسسة البلدية والمسؤول عن تعيين الكادر الوظيفي لدوائرها فضلاً عن صلاحياته الادارية الاخرى في المصادقة على جميع نفقات هذه الدوائر وكل ما يتعلق بتنظيم العمل فيها وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة وحاجة السكان للخدمات البلدية [٧].

ونتيجة لتوسع الملاك الوظيفي لدوائر البلدية والصحة والهندسة ومن اجل التوسع والاقتصاد في النفقات الادارية ، الف مجلس بلدية البصرة في الحادي والعشرين من تموز ١٩٢٢ لجنة برئاسة رئيسة احمد نوري باشا اعيان، وعضوية كل من صالح الحجاج عضو المجلس والنقيب هنت Hent مساعد المشاور البريطاني للواء البصرة ، والمهندس البريطاني ثورن Thorne ، اذ قامت تلك اللجنة بأعداد دراسة عن كيفية عمل دوائر البلدية وقررت بموجبها توحيد جميع هذه الدوائر بدائرة واحدة تعرف برئاسة بلدية البصرة وحددت اللجنة الواجبات التنفيذية لكل دائرة من هذه الدوائر ومدى صلاحياتها الادارية وارتباطها برئيس البلدية الذي يعتبر بدوره مسؤولا عن جميع حسابات الدائرة الموحدة [٨].

وعلى الرغم من توحيد دوائر بلدية البصرة الثلاثة في دائرة واحدة عرفت باسم رئاسة بلدية البصرة ، فان كلا من دوائر مدير الصحة المركزي ودائرة المهندس البلدي كان اتصالاتهما الادارية تتخطى رئاسة البلدية الى جهات اخرى كاتصال مدير الصحة المركزي بمديرية الصحة العامة في بغداد والمهندس البلدي بدائرة الاشغال العامة في بغداد ، ومع ذلك بقي المجلس البلدي بمثابة المرجع الاداري لهاتين الدائرتين في الكثير من القضايا التنفيذية [٩].

اضطلع المجلس البلدي بالكثير من الخدمات التي من شأنها ان تحافظ على شكل المدينة وجمالها منها انشاء المجازر العصرية التي لا تقل اهمية عن باقي المشاريع العمرانية والحضرية الاخرى من ناحية الخطورة الصحية ، فبعد ان كانت عملية ذبح الحيوانات يتم في وسط المدينة ودون تحديد اماكن ، اذ كانت عبارة عن قطعة ارض يتوسطها مربع من الاسمنت لا تسترها جدران ولا سقوف تقي العمال والقصابين حر الشمس واذى المطر والبرد ، يتوسطها ثلاثة مفاصل لتغليف الاغنام والداخل اليها لا يرتاح الى منظرها ابداً ، اذ انها كانت اقرب الى المزبلة من المجزرة [١٠] لذا قررت مديرية بلدية البصرة عام ١٩٢٨ وبهدف توحيد الذبح في اماكن محددة تخصيص قطعة ارض في منطقة (الحكاكة) في مدينة البصرة لتكون مكاناً محدداً لذبح الحيوانات، كما انها عملت على تخصيص قطعة ارض اخرى في منطقة الخندق في العشار، وبالفعل انجز المشروع بكلفة قدرها (٣٧٥) ديناراً [١١] . وفيما يتعلق بالمحل القديم للمجزرة فقد عمدت مديرية بلدية البصرة على تنظيفه وتشييد دور عليه لجعله سكنى للفقراء الذين اتخذوا من الصرائف مأوى لهم [١٢].

ولا بد من الاشارة الى ان مديرية بلدية البصرة كان لها دور ايضاً في تشكيل مديرية اطفاء وشراء سيارة لإطفاء الحرائق ، ففي الرابع والعشرين تشرين الثاني من عام ١٩٢٦صادق المجلس البلدي على شراء ألة لإطفاء الحرائق من نوع (Dennis) ذات قوة (٤٥) حصاناً ، بمبلغ الف وثلاثمائة وخمسة وعشرين (١,٣٢٥) جنيهاً استرلينياً ، وفي عام ١٩٢٧ تم شراء سيارة اخرى استخدمت لغرض اطفاء الحرائق [١٣].

كما اهتمت بموضوع التنظيفات اهتماماً كبيراً ، وعملت على شراء اجهزة ومعدات جديدة ساعدتها على تأدية مهامها منها استخدام السيارات بدل العربات لنقل النفايات خارج المدينة عام ١٩٣٥ ، كما وزعت حاويات خاصة لجمع الازبال في المحلات السكنية عام ١٩٣٦ ، وكان لتلك الاحواض بوابات يمكن غلقها

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

من اجل تخليص المدينة من الروائح الكريهة والحد من تجميع الحشرات فيها ، كما وجهت ارشاداتها الى القائمين بالتنظيف برفع تلك الاحواض عند امتلائها وطرح فضلاتها خارج المدينة[١٤].

وفي الثالث عشر من شباط ١٩٣٧ حصلت بلدية البصرة على سيارة تقوم بعملية كنس ورش الشوارع الرئيسية في المدينة وذلك بموجب قرار المجلس البلدي المرقم (٤٠٣) في الثالث عشر من شباط من العام نفسه ،والذي قرر فيه شراء تلك السيارة بمبلغ (٢٠) عشرون ديناراً، كما اوجدت عام ١٩٣٨ محارق للأوساخ والقاذورات خارج المدينة بعد ان كانت تحرق في محلة بريهه ، وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٣٨ تم شراء سيارتين (لوري) بمبلغ (٦٥٠) ستمائة وخمسون ديناراً لاستعمالهما في نقل النفايات [١٥]. فضلاً عن قيامها بمعالجة المستنقعات المنتشرة في المدينة ، عن طريق تنظيم شبكة مجاري المياه الثقيلة وايصالها للمحلات السكنية ، ففي عام ١٩٣٥ باشرت بلدية البصرة على صنع قوالب للمجاري على مختلف اشكالها ، فتمكنت خلال شهر كانون الاول من العام نفسه من انجاز (٣٢٥) ثلاثمائة وخمسة وعشرون قالباً مونت به مناطق العشار والبصرة [١٦].

كما باشرت في عام ١٩٤٥ على مد انابيب في شبكات المجاري التي تخترق المحلات السكنية والطرقات وساعدت كثيراً في تصريف المياه المتجمعة فيها ،وفي الوقت نفسه استخدمت البلدية الفرش بدلاً من المكانس اليدوية في تنظيف الطرق من الاوساخ اضافة الى غسل الشوارع يومياً بالماء فضلاً عن قيامها بمنع التجاوزات في الشوارع والاسواق حرصاً منها على محافظتها على الشكل الحضري لمدينة البصرة [١٧].

كما عمدت البلدية عام ١٩٥٢ على انشاء مجموعة من المرافق الصحية العامة في مناطق مختلفة من المدينة حددتها لجنة اعضاء المجلس البلدي وذلك من اجل قطع دابر التلوث والتغوط في الشوارع العامة ومجموعات الاسواق [١٨].

استمرت مديرية بلدية البصرة بمتابعة اعمالها الحضرية والعمرانية لمدينة البصرة ففي الحادي والثلاثون من اذار ١٩٥٧ ، بلغ عدد ما اقتني من حنفيات الاطفاء ونصبها في كل من العشار ومدينة البصرة ما يقارب (٥٥) حنفيةً ، ومن الجدير بالذكر ان تلك الحنفيات كانت تفحص بشكل مستمر من قبل احد موظفي البلدية للتأكد من صلاحية استخدامها ، فضلاً عن نصب صفائح بالقرب من كل واحدة منها تبين رقمها [١٩] . يبدو ان كثرة الحرائق التي كانت تحدث في مدينة البصرة ؛ بسبب الصرائف التي كانت منتشرة سبباً لاهتمام بلدية البصرة بأمر انشاء مديرية للإطفاء الحرائق فيها.

ثانياً / دائرة النفوس:

تأسست دائرة للنفوس في مدينة البصرة عام ١٩٢٧ وهي تابعة لوزارة الداخلية ، اذ كانت تتألف من مديرية النفوس في مركز اللواء والذي يتم تعينه براتب قدره (٢٠٠) مائتين روبية شهرياً ، ويتبعها مأموريات نفوس الاقضية والنواحي التي كانت تتصل بها بشكل مباشر وتدار من قبل مأمور القسم الذي يتم تعينه براتب قدره (١٠٠) مائة روبية شهرياً وتمثلت مأموريات نفوس الاقضية والنواحي بمأمورية قضائي ابي الخصيب والقرنه ومأمورية نفوس نواحي الهارثه وشط العرب والزبير والمدينة والسيبة و الفاو [٢٠].

اهتمت دائرة النفوس بتسجيل نفوس اهالي البصرة وتنظيم إحصاءاتهم وفق اسم القرية او المحلة مع ذكر الناحية او القضاء الذي يسجل فيه الشخص ،اسم الشخص وعشيرته بالتفصيل. ومحل الولادة مع تاريخها (ذكر السن على وجه التقريب).فضلا عن الديانة والجنسية. وبذلك اصبح للنفوس دائرة مستقلة بها بعد ان كان يتم تسجيل نفوس سجلات الاهالي قديماً لدى البلديات[٢١].

ثالثاً/ سجن البصرة المركزي :

وهو من المؤسسات التي شهدتها مدينة البصرة خلال العهد الملكي والذي يقع في منطقة واسعة مقابلاً للمستشفى الملكي في باب الزبير ، وجرى التخطيط لبنائها تحديداً عام ١٩٢٧ ، وفي عام ١٩٣٠ تم انجازه بشكله النهائي أي بعد مرور ثلاث سنوات من بداية العمل به ، وتم بناءه على شكل فناء واسع احتوى على ردهات كبيرة لاحتجاز المتهمين ، وغرفة كبيرة للمعامل والمطابخ فضلاً عن حمامات عصرية وغرف لسكنى الحراس كما وانه اسس بطاقة استيعابية تسع اربعمائة سجين [٢٢].كما تولى ادارة السجن طاقم اداري تألف من مدير السجن ومعاونه ، ومأموران للسجن ، وقلم التحرير ، وقلم المحاسبة الذي يشرف على حسابات المالية للسجن وضبطها [٢٣].

شمل التطور العمراني والحضري لسجن البصرة المركزي باحتوائه على اربعة معامل حديثة مجهزة بالمعدات الكافية التي زودتها بها مديرية السجون العامة وهي:

١-معمل النجارة : ومهمة هذا المعمل صنع الادوات والآلات الخشبية المنزلية بمهارة وخبرة فنية تتم من خلالها الاستفادة من مهارات وكفاءات السجناء الذين لديهم الخبرة في مجال فن النجارة ، وبعد اكمال عمل تلك الادوات تقوم ادارة السجن ببيعها في الاسواق بربح لا يزيد عن ١٠% يتم تخصيصها الى السجناء العاملين في هذا المعمل بأجرة يومية تتراوح بين ٣٠-٥٠ فلساً يومياً ويتم ايداع هذه الاجور باسم السجناء في خزينة اللواء وتسلم اليهم بعد انتهاء مدة حكمهم في السجن.

٢- معمل الخياطة : انشأ هذا المعمل ليتم تشغيل السجناء ممن تتوفر لديهم الخبرة والمهارة في مجال الخياطة ، اذ يقوموا بخياطة البسة السجناء وما يحتاجونه ومقابل ذلك يخصص لهم اجور يومية من قبل مديرية السجن مكافئه لأتعابهم .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

٣-معمل الحدادة : ومهمة هذا المعمل تشغيل السجناء ايضاً ممن تتوفر فيهم الخبرة في مجال الحدادة لصنع الآلات والادوات الحديدية التي يحتاجها السجن بعد تزويدهم بالمواد الاولية من قبل المديرية العامة لإنجاز اعمالهم .

٤-معمل النسيج : ويضم السجناء الذين لديهم المهارة والمعرفة في مجال صنع الالبسة القطنية والبطانيات وغيرها من الانسجة التي يحتاجها السجن[٢٤].

من هنا يتضح ان مؤسسة السجن التي انشأت كما ذكر سابقاً كان لها اهمية كبيرة في التطور الحضري لمدينة البصرة ، فهي لم تقتصر على تنفيذ العقوبة بحق المخالفين للقانون بل كان لها دور كبير في اصلاح اولئك المخالفين واستثمار مهاراتهم وقدراتهم ليكونوا اعضاء صالحين في المجتمع ومساعدة المسجونين في اصلاح نفسهم واستقامتها عن طريق اكتسابهم العادات والصفات الحميدة ليخرجوا عناصر صالحة تعمل في خدمة المجتمع .

كما شمل التطور العمراني لسجن البصرة المركزي باحتوائه على مستشفى ضم ما يقارب العشرين سريراً للمرضى و مستوصف اخر للتداوي تحت اشراف طبيب مختص من قبل مديرية صحة اللواء ومضمدين على ملاك مؤسسة السجن [٢٥].

رابعاً/ دائرة صحة البصرة:

كانت دائرة صحة البصرة خلال عهد الاحتلال البريطاني وبداية الانتداب تابعة الى البلدية التي كانت تابعه بدورها الى دائرة الحاكم البريطاني العسكري ، وكان يشغل وظيفة مدير الصحة المركزي في البصرة النقيب ث.ج.هالينين (Halliana)[٢٦] للمدة من الاول من نيسان ١٩٢٠ الى العاشر من ايار ١٩٢٢[٢٧] الا انه منذ عام ١٩٢٩ انفك ارتباط مديرية صحة البصرة وجهازها من بلدية البصرة واصبحت دائرة مستقلة بذاتها [٢٨].

اتخذت دائرة صحة البصرة بنايتها الجديدة في منطقة العشار (الطوبخانه) ، واصبحت تتألف من مؤسستين تكاد الواحدة منها تكون منفردة عن الاخرى ، فالمؤسسة الاولى هي مركز الوقاية الصحية في (الطوبخانه) ، اما المؤسسة الاخرى فقد شملت مستشفى تذكار مود العزل وعدد من المستوصفات [٢٩].ومن الجدير بالذكر ان دائرة صحة البصرة كانت قد قدمت خدماتها الصحية من خلال اشرافها صحياً على مكابس التمور والمطاعم والفنادق ومعامل الاغذية والحمامات العامة ، فضلاً عن تقديم خدماتها الطبية والعلاجية في المؤسسات الصحية التابعة لها [٣٠].

خامساً / دائرة منطقة الاشغال الجنوبية:

هي احدى المؤسسات المهمة التي كانت تابعة الى مديرية الاشغال العامة التي تأسست في العاصمة بغداد في الثامن والعشرين من نيسان ١٩٣٠ ، اذ تألفت تلك المديرية من ثلاث فروع لها وهي منطقة الاشغال الشمالية ومركزها كركوك ومنطقة اشغال المنطقة الوسطى ومركزها بغداد ، ومنطقة الاشغال الجنوبية ومركزها البصرة [٣١].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

ضمت دائرة منطقة الاشغال الجنوبية لواء العمارة والمنتفك والبصرة ، وكانت تدار من قبل المهندس نوري محمد امين [٣٢]، وكانت من اهم واجباتها دراسة الخطط والمشاريع العمرانية الموضوعة وتنظيم الكشف والتصاميم المقترحة لها والاشراف على انجازها وفق الخطة المعينة ، فضلاً عن تأسيس نظام مستقر لأنشاء كافة الطرق والجسور والمباني الاميرية[٣٣]

وبالفعل فأن دائرة منطقة الاشغال الجنوبية اضطلعت بالكثير من الاعمال العمرانية والخدمية لمدينة البصرة منها تعبيد الطرق الخارجية (خارج منطقة البلديات) منها طريق بصرة- عزير ، وتبليط طريق بصرة –ابي الخصيب عام ١٩٤٠ [٣٤] ، فضلاً عن انشاء عدد من الجسور. وفي عام ١٩٥٢ كان لدائرة الاشغال الجنوبية دوراً في انشاء ونصب مبنى لبدالة العشار والذي كان يتكون من طابقين [٣٥].

ومن الجدير بالذكر ان لواء العمارة والمنتفك انفصل عن منطقة الاشغال الجنوبية في الأول من نيسان ١٩٥٤ ليصبح كل لواء مستقل بدائرته ومرتبط بالمديرية العامة في بغداد[٣٦].

سادساً/ دائرة متصرفية البصرة :

شهدت دائرة متصرفية البصرة تطوراً عمرانياً في بنائها خلال مدة البحث ، لاسيما في عهد المتصرف تحسين علي بك (١٩٣٣-١٩٣٤)[٣٧] الذي بذل جهداً كبيراً لتطوير تلك الدائرة ، فبعد ان كانت بنايتها عبارة عن بناء خشبي يشغل احدى زوايا العشار والتي كانت تعود الى احد اعيان البصرة عبد اللطيف المنديل[٣٨] والتي لا يليق بمظهرها هذا مع مكانة البصرة ورقيها ، لذا بذلت جهود خاصة من قبل المتصرف المذكور لا قناع الوزارات المختصة بأنشاء سراي يليق بمركز لواء البصرة[٣٩] ، وبالفعل نجحت جهوده في تخصيص موقع مناسب على ضفة نهر العشار قرب جسر ام البروم لأنشاء البناء الذي باشر في بنائه عام١٩٣٤ [٤٠] .

ومن الجدير بالذكر ، ان بناية المتصرفية تم تشيدها على شكل بديع وطراز عصري ، اذ كان يتكون من طابقين ضم الكثير من الدوائر التي تضم المتصرفية ودوائر الشرطة وما يلحق بها من الشعب ، وما ان تم انجازه حتى انتقلت اليه دائرة المتصرفية في التاسع والعشرين من اب ١٩٣٥[٤١] ؛ وعلى ما يبدو ان سبب اختيار منطقة العشار لتكون مقراً لبناية متصرفية البصرة نظراً لان تلك المنطقة كانت قد اكتسبت جمالية خاصة لوقوعها على ضفاف شط العرب ، لذلك ارادوا ان تكون تلك المنطقة مركزاً لسراي الحكومة .

ومع انتقال سراي المتصرفية لمقرها الجديد ، وبما ان هذا المحل واسع الارجاء تتخلله الغرف والدوائر والصالات والاماكن المعرضة الى الاوساخ والاتربة ، وللضرورة الصحية والذوق السليم يستدعي كنسها وتنظيفها ، لذلك قام متصرف البصرة تحسين علي بك برفع كتاب الى وزارة الداخلية طالب فيه بالموافقة على اعادة تعين كناس براتب يتراوح بين (٢٥-٣٠) روبية شهرياً ، بعد ان استغنت المتصرفية عن خدماته عندما كان مقرها القديم في البصرة وذلك لصغر مقرها واتصال بعض الغرف ببعضها ، وقد جاء جواب وزارة الداخلية بالموافقة على ذلك [٤٢].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

استمرت الجهود التي بذلت من قبل متصرفية البصرة بالعمل على تطوير دائرتها بالشكل الذي يتناسب مع مكانة البصرة ورقيها ، لذا رفعت في الحادي عشر من ايلول ١٩٥١ ، كتاب الى وزارة الداخلية طالبت فيه بالمصادقة على صرف مبلغ من المال لشراء اثاث لدائرتها وكما مبين في الجدول ادناه[٤٣] :

جدول رقم (١) يوضح كشف بالأثاث المطلوب لدائرة متصرفية البصرة:

ت	نوع الاثاث	عدد الاثاث المطلوب
١	كرسي	٦
٢	غطاء طاولة	٥
٣	كمبار (٥٠) ذراع	١
٤	قنفة	١
٥	ستائر (١٢) ذراع	١

وقد جاءت الاجابة بالموافقة على صرف مبلغ قدره (١٠٠) مائة روبيةً لشراء ذلك الاثاث[٤٤] ، كما طالب بصرف مبلغ قدره (٣٦) روبية من اجل شراء المراوح الكهربائية في دوائر المتصرفية[٤٥] . وهذا يدل على جهود المتصرفية التي بذلت من اجل تطوير دائرتها وجعلها بالمظهر الذي يليق مع مكانه ومقام البصرة والتي كانت تعد ثالث مدن العراق من حيث الاهمية.

سابعاً/ دائرة السفر والاقامة :

وهي من الدوائر والمؤسسات المحلية المهمة التي أرسيت قواعدها العمرانية في مدينة البصرة في الثامن من كانون الاول ١٩٣٣ ، وعين فيها اول ضابط سفر هو علي غالب غريب وكانت اعمالها مرتبطة سابقاً بمديرية شرطة اللواء ، ومن واجباتها اصدار جوازات السفر،اجراء التحقيقات عن جنسيات الافراد الذين يطلبون شهادات الجنسية العراقية فضلا عن النظر في اقامة الاجانب المقيمين في العراق [٤٦].

يتبع هذه الدائرة سبعة مخافر على الحدود وهي مخفر جوازات الميناء الجوي في المعقل ، مخفر جوازات الميناء البحري ، مخفر جوازات شط العرب ، مخفر جوازات ابي الخصيب ، مخفر جوازات السيبة ، مخفر جوازات الفاو ، مخفر جوازات الزبير ، ومن الجدير بالذكر ان لتلك المخافر اهمية كبيرة فقد كانت تراقب الداخلين والخارجين الى العراق عبر تلك المنافذ الحدودية وفحص جوازات سفرهم وتأشيرهم بالدخول والخروج [٤٧].

لذا يمكن القول ان تلك الدائرة كانت من الدوائر المهمة للبلاد عامة والبصرة خاصة ، اذ ان البصرة تعد بوابة العراق ومنفذه نحو الخارج لذا كان لابد من وجود مثل تلك الدائرة لتشرف على الوافدين والخارجين من خلالها .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

ثامناً/ بناية المحاكم المدنية:

على الرغم من اهمية دائرة المحكمة في لواء البصرة بعدها من المؤسسات المهمة والضرورية للواء البصرة الا انها عانت من اهمال في الجانب العمراني لها ، فلم تكن بنايتها الا عبارة عن ثلاث بيوت مؤجرة في مدينة البصرة وهذا ما لا يتلائم مع اهمية وعمل تلك المؤسسة ، لذا ارتأت متصرفية البصرة والتي كان يشغلها آنذاك تحسين علي بك(١٩٣٣-١٩٣٤) ان يولي تلك المؤسسة اهميتها العمرانية [٤٨].وبالفعل فقد بذل تحسين بك جهود كبيرة من اجل اقناع وزير العدلية جمال بابان[٤٩] تخصيص مبلغ مناسب لأنشاء بناء يضم محاكم البصرة ، ومن الجدير بالذكر ان الوزير المذكور قد استجاب للطلب وتم رصد مبلغ قدره (٥٠٠٠) خمسه الالف دينار من اجل انجاز ذلك المشروع ، وعلى اساس ذلك باشر متصرف البصرة المذكور باختيار الموقع المناسب ليكون مقر لمحكمة البصرة ، فوقع الاختيار عند مدخل مدينة البصرة[٥٠].

تألف المبنى الجديد من طابقين خصص احدهما للمحكمة الشرعية السنية والاخر للمحكمة الشرعية الجعفرية ، في حين بلغ عدد غرف المبنى سته وثلاثين غرفةً فضلاً عن ثلاث صالات ، وبذلك وصفت البناية الجديدة للمحكمة بالفخامة وعلى الطراز المعماري الجديد[٥١].

تاسعاً / دائرة البرق والبريد :

من المدن المهمة التي حرصت وزارة المواصلات والاشغال العامة على انشاء دائرة للبرق والبريد فيها هي مدينة البصرة نظراً لان تلك المدينة تعد منطقة تجارية ، فكان لابد من وجود دائرة تهتم بتنظيم الاتصالات التجارية الداخلية والخارجية فيها[٥٢].

لذا عزمت الوزارة على فتح تلك الدائرة واستعانت بالخبراء والمهندسين الاجانب والعرب لأنشاء بنايتها ، وبالفعل جلبت المهندس المعماري احمد مختار من مصر للأشراف على بناء دائرة البرق والبريد في البصرة ، والتي انجز عملها في اب عام ١٩٣٨[٥٣] ، ووصفت بانها من المباني التي شيدت على احدث طراز هندسي واصبحت من الدوائر المركزية والمهمة في مدينة البصرة ولها دور في تنظيم وسائل الاتصالات فيها [٥٤] .اذ حدد مدة عملها الزمني من قبل مديرية البرق والبريد العامة على مدار (٢٤) ساعةً خدمة لمصالح الجمهور[٥٥].

باشرت تلك الدائرة بدورها في تعميم التلفونات في انحاء مدينة البصرة على الاهالي وبالفعل نصبت ثلاث كابينات تلفونية في السابع من كانون الثاني ١٩٣٩ ، وضعت احداهما قرب بلدية البصرة والثانية مجاور المصرف العثماني والثالثة في منطقة العشار قرب سوق النجار[٥٦] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

وفي الرابع والعشرون من حزيران عام ١٩٣١ طالبت متصرفية لواء البصرة وزارة الداخلية بضرورة ربط الاقضية بمركز اللواء ، وذلك لأهمية ذلك اللواء وكثرة اشغاله الفرعية لاسيما قضائي السيبة والقرنه اللذان يبعدان عن مركز اللواء بعداً يتراوح ٤٨-٥٠ ميلاً ، فضلاً عن ان هذين القضاءين واقعان على الحدود العراقية – الايرانية ومعرضتان لأحداث فجائية وحالات غير اعتيادية لذا تقضي الضرورة معها بتجهيز كل وحداتها الادارية بوسائل المواصلات ثم ربط الكل بمركز اللواء [٥٧].

وتأسيساً على ذلك طالبت متصرفية البصرة بضرورة الاسراع في ايجاد التلفون في كل من قضائي السيبة والقرنة وربطهما بمركز اللواء ، وبالفعل جاء جواب وزارة الداخلية بالموافقة على ذلك ، وبذلك ربط القضاءان المذكوران بمركز لواء البصرة عبر اسلاك البرق والتلفونات [٥٨]

وفي كانون الثاني من عام ١٩٣٩ تقرر انشاء دائرة جديدة للبريد والبرق والتلفون في ميناء البصرة الجوي في المعقل وذلك من اجل تأمين الاتصالات للمسافرين الذين يقصدون المطار المدني ومن اجل ذلك تقرر ان يكون عملها مفتوحاً لمدة ٢٤ ساعةً يومياً [٥٩].

وبالفعل تم تشييد تلك الدائرة في منطقة المعقل ليكون محلاً لائقاً وعصرياً للدائرة المذكورة كما روعي في انشائها تأمين راحة موظفيها الذين سيضطرون للسكن في تلك المنطقة [٦٠]. لذلك يمكن القول ان تشيد تلك الدائرة في المعقل لم يقتصر على تقديم الخدمات للمسافرين او السواح بل كانت مرأة تعكس التطور العمراني والحضري لمدينة البصرة امام اعين السواح .

ومن جانب اخر باشرت دائرة البرق والبريد لمدينة البصرة في التاسع من حزيران ١٩٤٠على نصب عدد من التلفونات في دور الموظفين وكان من ضمن الموظفين المشمولين بذلك هم (متصرف لواء البصرة ، مدير شرطة لواء البصرة ، رئيس المحاكم المدنية في البصرة ، نائب المدعي العام في محاكم البصرة ، حاكم تحقيق لواء البصرة ، حاكم جزاء لواء البصرة ، مدير كمرك ومكوس البصرة ، رئيس صحة لواء البصرة ، مساكن موظفي الميناء ، الملاحظ المركزي لسكك الحديد فضلاً عن مدير دائرة البرق والبريد المركزية)[٦١].

وفي التاسع والعشرون من نيسان ١٩٥٧ باشرت دائرة البرق والبريد على نصب بدالة اتوماتيكية بلغت سعتها (٣٠٠٠) رقم قابلة للتوسع الى (٥٠٠٠) رقم في منطقة العشار في البصرة بمبلغ (١٠٠,٠٠٠٠٠) دينار بعد ان صادقت وزارة المالية على ذلك المبلغ [٦٢]

وفي الحادي عشر من اذار ١٩٥٧ تمت المصادقة من قبل وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٠٤٤) ، على انشاء بدالة اتوماتيكية في منطقة ماركيل –البصرة سعة (٥٠٠) رقم قابلة للتوسع الى (١٠٠٠) رقم [٦٣] ،وبذلك يمكن القول ان دائرة البرق والبريد كان لها دوراً في التطور الحضري لمدينة البصرة من خلال تأمين سرعة الاتصالات فيها .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

عاشراً/ دائرة الري :

في بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، أسست دائرة للري في مدينة البصرة والتي كانت تدعى آنذاك "بمنطقة الري الجنوبية" وكانت مركزاً لدوائر الري في لواء العمارة والناصرية ، الا انه في عام ١٩٤٠ ابدل اسمها ليصبح "شعبة ري البصرة"، ويلاحظ من التسمية ان عملها اصبح مقتصراً بعد ذلك التأريخ على لواء البصرة بينما باقي الالوية (العمارة والناصرية) اصبحت لهم دوائرهم الخاصة بهم [٦٤].

شغلت دائرة ري البصرة في باديء الامر احدى غرف بناية المتصرفية [٦٥].ومن اهم الواجبات التي اضطلعت بها دائرة ري البصرة الاهتمام بأمور الري من حيث توفير مصادر المياه لإرواء المحاصيل الزراعية ، والاشراف على اقامة السدود للوقاية من خطر الفيضانات ، والاهتمام بنصب المضخات الزراعية فضلاً عن اهتمامها بكري الانهار الرئيسية والفرعية في البصرة [٦٦].

ومن الجدير بالذكر ان دائرة ري البصرة كانت قد انجزت الكثير من المشاريع التي خدمت بها سكان البصرة منها مشروع انقاذ مدينة البصرة من الغرق لعام ١٩٤٧ ، اذ عملت على انشاء فتحة تحت سكة الحديد بين السيطرة والشعيبة وفتحة اخرى على طريق البصرة –الزبير فضلاً عن انشاء سداد ترابي بلغ طوله ما يقارب ٩.٥ كم لحماية مدينة البصرة من الغرق بمياه هور الحمار المتدفق خلال تلك الفتحات[٦٧].

كما باشرت دائرة ري البصرة على تطهير وكري مجموعة من الانهار منها الدعيجي و الكباسي والصالحية وابي الخصيب ، وكذلك انشاء مسناة في قصبة البصرة وتقوية السداد الخارجي لمملحة الفاو الحكومية ، فضلاً عن انشاء ناظم لتنظيم مرور مياه البحر الى مملحة الفاو الحكومية وانشاء سداد ترابية تتفرع من طريق البصرة – القرنة حتى المدينة[٦٨] ، ومن الجدير بالذكر ان دائرة ري البصرة قد تم انشاء دائرة خاصة بها خلال عام ١٩٥٤ في منطقة العشار مقابل دوائر سلطة تجهيز ماء وكهرباء البصرة واستمرت بتأدية اعمالها وتنفيذ مشاريعها الحيوية [٦٩].

احدى عشر / دائرة مصلحة نقل الركاب:

تعد دائرة مصلحة نقل الركاب من المشاريع الحضرية التي تأسست في مدينة البصرة في السادس عشر من حزيران ١٩٤٦ ، وكانت تدار من قبل بلدية البصرة ثم انفصلت عنها في الثاني عشر من حزيران ١٩٤٩[٧٠].

ظهرت الحاجة الى تلك الدائرة نتيجة للتوسع الذي شهدته مدينة البصرة بعد ان فتحت فيها الكثير من الشوارع الجديدة ، لذا تطلب الامر الحاجة الى تنظيم النقل بالسيارات من خلال وجود مديرية مستقلة لنقل الركاب فيها تعمل على تأمين راحة الناس من خلال تخفيف حدة الازدحام وتنظيم وسائل النقل [٧١].وبالفعل تم تأسيس تلك الدائرة والتي كانت تابعة بالأصل الى مديرية مصلحة نقل الركاب في العاصمة بغداد التي تأسست عام ١٩٣٨ بموجب القانون المرقم ٣٨ لسنة ١٩٣٨[٧٢].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

تألفت دائرة مصلحة نقل الركاب في مدينة البصرة من قسمين رئيسين اولهما الادارة وتشمل (مدير المصلحة ومعاونه ، والشعبة الحقوقية ويرأسها احد المحامين ، شعبة التحرير ، شعبة الذاتية) وكان مدير المصلحة ومعاونه هما من يديران اعمال تلك الدائرة ، اما الشعب وباقي الاقسام الاخرى فكانت تعد بمثابة المساعد في تنفيذ الاعمال وكانت تتألف من:

١-**شعبة المعمل:** ومن واجباتها الرئيسية اتمام الاعمال الثقيلة لجعل ساحات المصلحة صالحة ، كتفكيك محارك السيارات وتجفيفها وغير ذلك مما يعجز الكراج عن تصليحها وكانت تدار من قبل ملاحظ فني بمساعدة كاتب ، فالملاحظ كان يدير الامور الفنية ويوجه كاتبه الى انجاز الامور الادارية والكتابية.

٢-**شعبة الكراجات :** ومن واجباتها الرئيسية تجهيز الخطوط بالسيارات اثناء الوجبة الصباحية والمسائية ، كما تقوم ببعض التصليحات الخفيفة ، وقد عملت دائرة المصلحة على استملاك قطعة ارض لتكون مقراً للكراج وتقع على الطريق العام المؤدي الى الزبير والفيصلية (الجمهورية حالياً)والمعقل مباشرةً دون ان تخترق المدينة فتعرقل السير فيها ، كما يقوم الكراج بأيواء سيارات المصلحة وغسلها وتنظيفها .

٣-**شعبة المخازن :** وهي من الشعب التابعة لمصلحة نقل الركاب والتي تحتوي على الادوات الاحتياطية التي تحتاجها المصلحة ويدير شؤونها مأمور ويساعده في المساء معاون لذا يكون المخزن مفتوحاً على طيلة ساعات النهار لكي يلبي الطلبات في ساعات العمل .

٤-**شعبة الحسابات :** ومهمتها الاشراف على سائر اعمال المصلحة المادية بما فيها صرف البطاقات واستلام الواردات من الجباه وصرف الرواتب الى الموظفين والمستخدمين .

٥-**شعبة الخطوط :** ومهمتها توجيه عدد السيارات على الخطوط الصباحية والمسائية ولها كتاب يقومون بالاعمال الادارية [٧٣].

ومن الجدير بالذكر ان مصلحة نقل الركاب اعتمدت في بداية تأسيسها على السيارات المستعملة والتي بيعت بالمزاد العلني في الشعيبة وهي من مخلفات الجيش البريطاني ، وعملت مديرية البلدية على اصلاحها من مالها الخاص ، وكان يبلغ عددها تقريباً خمس عشرة سيارة الا ان عددها ازداد تدريجياً ، ففي السادس عشر من اب ١٩٤٨ اضيفت اليها خمس سيارات جديدة من نوع شيفر وليت ، وعشرة سيارات اخرى اضيف اليها من النوع نفسه في الرابع من تشرين الاول ١٩٥٠[٧٤].

سيرت تلك الدائرة خطوطها في بداية تأسيسها باتجاهين الاول كان باتجاه بصرة –عشار ، والاخر باتجاه عشار –المعقل ، كما قامت بتوزيع ملابس خاصة على مستخدميها يرتدونها اثناء العمل الرسمي وخصصت لهم ارقاماً وزودتهم بالشعار الخاص على وفق ما معمول به بالدول الاوربية [٧٥].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

والضرورة الموضوعية العلمية تدعونا للقول بأن دائرة مصلحة نقل الركاب اصبحت من المشاريع الحضرية المهمة لمدينة البصرة ، اذ اصبح الاهالي عن طريقها يتنقلون من منطقة الى اخرى عن طريق السيارات بعد ان كانت تنقلهم العربات التي تجرها الخيول والحيوانات ، لذا نظروا الى تلك المصلحة على انها مصلحة اسماً ومعنى ، وهذا ما جعل مجلس لواء البصرة يقرر في جلسته المنعقدة في العاشر من اذار ١٩٥١بربط تلك الدائرة بمجلس اللواء العام ليكون له حق الاشراف المباشر عليها وتوجيهها الوجهة التي ترفع من مستواها من شتى نواحيه[٧٦] وهذا ما يدل على الاهمية الكبيرة التي حظيت بها تلك الدائرة نتيجة لخدماتها الحضرية التي قدمتها لأهالي البصرة .

ونتيجة لتلك الاهمية ارتأت متصرفية البصرة التي كان يرأسها مظفر احمد بالعمل على رفع مستوى تلك المؤسسة من خلال الاستقلال الذاتي في ادارة شؤنها وتثبيت مركزها بالنسبة لوضعيتها القانونية كمؤسسة تتمتع بصفة حكيمة تجعلها في منجاة مزاحمة الشركات ومن منافسة الاخرين لها في نطاق اعمالها لاسيما وان هناك ما يساور خيال بعض الشركات من تأسيس مصلحة مماثلة وهذا ما يعني بطبيعة الحال ان مصلحة نقل الركاب تكون عندئذ مهددة بالفشل وبالتالي حرمان الجمهور من خدماتها التي لها اثر كبير في تنظيم امور النقل وتمشية مصالح الناس [٧٧].

ومن اجل ضمان تدعيمها اقترحت متصرفية البصرة بموجب كتاب تم رفعة في الثاني من تشرين الاول ١٩٥٣ الى وزارة الداخلية طالبت فيه بشمول مصلحة نقل ركاب البصرة بقانون مصلحة نقل الركاب العامة في العاصمة او تشريع قانون خاص يحميها ويأخذ بيدها لان تحذو حذو زميلتها البغدادية ، وهو امر كفيل بضمان استقرارها وتثبيتها ، وبصدد الاقتراح فقد وافقت وزارة الداخلية على شمول مصلحة نقل الركاب في البصرة بقانون نقل الركاب في العاصمة رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٨[٧٨].

ومن الجدير بالملاحظة ان عمل تلك الدائرة اخذ يتطور ويتوسع حتى بلغ عدد السيارات المستخدمة فيها عام ١٩٥٤ ما يقارب خمس وخمسون سيارة ، تشتغل بخمسة خطوط رئيسية هي(خط عشار–معقل) وخط (عشار –بصرة) وخط (عشار –شط العرب) وخط(عشار –فيصلية) وخط (بصرة –زبير) كما وجدت لها خطان فرعيان هما خط (البصرة – معسكر الجيش العراقي في الشعيبة) وخط يمتد من (العشار – الى الحامية رقم ٨)[٧٩].

كما وضعت دائرة مصلحة نقل الركاب برنامجاً لتشغيل سياراتها يبدأ من الساعة الخامسة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، ثم تستأنف عملها من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة الثانية عشرة مساءاً ، بيد ان تلك السيارات كان نصفها يخصص للعمل في الفترة الصباحية والنصف الاخر في الفترة المسائية[٨٠].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

ومن المفيد ذكره ان دائرة مصلحة نقل الركاب قد حققت واردات بلغت عام ١٩٥٤ ما يقارب (٣٠٠) ثلاثمائة دينار ناجمة عن تشغيل خمسه وخمسون سيارة[٨١]. وهذا ما يدل على نجاح عمل دائرة مصلحة نقل الركاب من الناحية المادية والمعنوية لمدينة البصرة

الخاتمة

شهدت مدينة البصرة خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) حركة واسعة من التطور الحضري والعمراني لاسيما تلك التطورات التي شملت مؤسسات ودوائر الدولة ، اذ كان لتلك المؤسسات والدوائر الحكومية دور في تطوير المجتمع البصري ، من خلال الخدمات التي ابدتها لاسيما دائرة بلدية البصرة التي كان لها دور في تنظيم وتطوير المدينة من خلال حملات التنظيف والتعمير التي قامت بها ، لذا يمكن القول ان مديرية بلدية البصرة كانت مسؤولة عن نظافة وجمال مدينة البصرة ، فضلاً عن المؤسسات الاخرى التي ساهمت في تنظيم الحياة في المجتمع البصري منها دائرة النفوس التي كان لها دور في تسجيل نفوس اهالي البصرة وفق احصائيات منظمة ، ودائرة صحة البصرة التي كان لها دور في تقديم الخدمات الصحية والعلاجية لأهالي البصرة ، ودائرة البرق والبريد التي كانت مرآة عاكسة للتطور الحضري والعمراني لمدينة البصرة من خلال تنظيم سرعة الاتصالات سواء كان في داخل المدينة او خارجها ، ودائرة الري التي كان لها دور حيوي لمدينة البصرة من خلال قيامها بكري الانهار وتجفيف المستنقعات ، ودائرة مصلحة نقل الركاب التي عكست التطور الحضري لمدينة البصرة من خلال تنظيم عملية نقل الافراد بواسطة السيارات بعد ان كان نقلهم يتم بواسطة العربات التي تجرها الخيول والحيوانات ، لذا يمكن القول ان تلك المؤسسات والدوائر المحلية كانت مرآة عاكسة للتطور الحضري والعمراني لمدينة البصرة خلال مدة العهد الملكي .

الهوامش

(١) مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) : ولد مدحت باشا او (احمد مدحت) ابن حاجي حافظ اشرف افندي في اسطنبول عام ١٨٢٢ ، ونشأ في بلغاريا حيث كان والده قاضياً على بعض نواحيها ، وظهرت نجابة مدحت باشا منذ حداثة سنه فحفظ القرأن الكريم وتعلم اللغتين العربية والفارسية اضافة الى اللغة الاتلية التركية لذلك لقب بمدحت نظراً لذكائه ونجابته ، تولى مناصب عدة منها الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) ووزير العدل وخدم قبلها والياً لولاية بغداد وولاية دمشق وولاية سالونيك ، ويعد من اشهر الاصلاحيين العثمانيين الذين تبنوا فكرة الاصلاح على الطريقة الاوربية . للمزيد من التفاصيل ينظر : كاظم حسن جاسم الاسدي ، مدحت باشا والياً لسوريا (١٨٧٨-١٨٨٠) ، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج (٧) ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٥.

(٢) رجب بركات بلدية البصرة ١٨٦٩ -١٩٨١ ، بنان ، مطبعة البصائر ، ٢٠١٣ ، ص٥٧ .

(٣) د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٩١١ ، تقارير ادارية عن بلدية لواء البصرة ، و١٤ ، ص١٣.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٤) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ج١، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٠٧-٢٠٩ .

(٥) حميد احمد حمدان التميمي ، اثر المجلس البلدي في النواحي الادارية في البصرة ١٩٢١-١٩٢٢ ، مجلة اداب البصرة ، العدد ٢٦ لسنة ١٩٩٧ ، ص١٩٩

(٦) رجب بركات ، المصدر السابق ، ص ٣١٥-٣٢٦ .

(٧) يوسف عبد الكريم طه الرديني ، المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١-١٩٣٢ دراسة تاريخية وثائقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٤، ص٨٤.

(٨) المصدر نفسه ، ص ٨٤.

(٩) د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٥٤٦، بلدية لواء البصرة ، و ٣١ ، ص٣٧ .

(١٠) جعفر عبد الدائم بنيان المنصور ، التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٩ ، لبنان ، دار الفيحاء ، ٢٠١٧ ، ص٣٩.

(١١) المصدر نفسه ، ص٤٠.

(١٢) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤١١، تفتيش لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و٣٥ ، ص٣٨.

(١٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٩٠٥، تفتيش بلدية البصرة لعام ١٩٣٨ ، و٣٠، ص٧٢

(١٤) د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، ٤٧١/ ٣٢٠٥٠ ، السجون / سجن البصرة العمومي ، و ٢ ، ص ٧ .

(١٥)) د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٩٠٥، تفتيش بلدية البصرة ١٩٣٨ ، و٦٨ ، ص٤٦.

(١٦) الناس ، (جريدة) ، العدد ٤١ في ٨ كانون الاول ١٩٣٥

(١٧) د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٦٩٢ ، شؤون البلديات ،و ١٧، ص٢٠.

(١٨)) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٥٥٤ ، قرارات المجلس البلدي / البصرة ، و٢، ص٢ .

(١٩) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ١٥٤٥، ٣٢٠٥٠ ، مراسلات بلدية البصرة ، و٨، ص١٨٩

(٢٠)) امين لطفي ، دليل البصرة ، بصرة، مطبعة جريدة الخبر ، ١٩٥٤ ، ص١٣٦.

(٢١)) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –الديوان ، ٣٢٠٥٠/٢٩٥٢ ، قرارات انشاء دائرة النفوس ١٩٢٢-١٩٢٧، و٦، ص٦

(٢٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٤٧١/ ٣٢٠٥٠، السجون /سجن البصرة العمومي ، و٢، ص٧.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٧.

(٢٤) امين لطفي، المصدر السابق ، ص١٣١.

(٢٥) المصدر نفسه ، ص١٣٢-١٣٣.

(٢٦) طبيب عسكري بريطاني الجنسية ، كان مدير الصحة المركزي في البصرة خلال المدة بين الحادي من نيسان ١٩٢٠ حتى العاشر من ايار ١٩٢٢ وفي الوقت نفسه كان تابعاً لطبابة جيش الاحتلال البريطاني ، عين بعد ذلك المساعد الاول لوزير الصحة في العراق الدكتور حنا الخياط . ينظر : متعب خلف جابر الجابري ، تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩ ، ص٢٦ ؛ احمد باش اعيان ، المصدر السابق ، ص١٠٧٣

(٢٧) .د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٠٠، تقرير تفتيش دائرة صحة البصرة ، و١ ، ص٦.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٢٨) حسن ثجيل عجيل ، عبد العظيم اسحق راضي ، البصرة ولاتها ومتسلموها – مراقدها ومزاراتها الدينية ، بغداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٤.

(٢٩) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٠٠ ، تقرير تفتيش دائرة صحة البصرة ، و١، ص٦.

(٣٠) حسن ثجيل عجيل ، عبد العظيم اسحق راضي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥.

(٣١) British Special Report 1920-1931,p132

(٣٢) كان احدى الكفاءات العراقية الشابة الذي تخرج من كلية الهندسة في بغداد ، وعمل بعد تخرجه ملاحظاً فنياً في منطقة اشغال السليمانية ، فملاحظاً فنياً ف ي منطقة اشغال الكوت ولمهارته رفع الى درجة مهندس واسندت اليه ادارة منطقة الاشغال الجنوبية . ينظر : امين لطفي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣٣) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٧٩) لسنة ١٩٣٩ بغداد ، مطبعة الحكومة ، ص ٢٥٣.

(٣٤) امين لطفي ، المصدر السابق، ص ١٢٥،١٢٢.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٢٥.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص١٢٥.

(٣٧) تحسين علي بك(تحسين علي بك (١٨٩٠–١٩٧٠) : ولد تحسين علي عام ١٨٩٠ في بغداد ، واكمل دراسته العسكرية عام ١٩٠٨ بعدها التحق بكلية الاستانه وتخرج فيها عام ١٩١١ برتبة ملازم ونسب حينئذ الى الجيش العثماني في سيلانيك ، اشترك بحرب البلقان وأسر من قبل القوات اليونانية وبعد انتهاء الحرب اطلق سراحه وعاد الى الاستانه وانظم بعدها الى الجمعية القحطانية ، وعندما اعلنت الحرب العالمية الاولى وخاضت الدولة غمارها عين ممثلاً لدى امير نجد عبد العزيز ال سعود ، الا ان احتلال الانكليز للبصرة حال دون التحاقه بوظيفته فحارب في سوح العراق وشهد المواقع حتى احتلال بغداد عام ١٩١٧ ، كان من الذين استقبلوا فيصل بن الحسين عام ١٩٢١ ، شغل عدة مناصب ادارية ووزارية في الحكومة الجديدة منها سكرتير لوزارة الدفاع في ١٢ تشرين الاول ١٩٢١ ، فمديراً لشرطة الموصل في كانون الثاني ١٩٢٢ ، فالرمادي في نيسان ١٩٢٥ ، وقائمقام قضاء الصويرة في كانون الاول ١٩٢٧ ، فمتصرفية لواء الكوت في ١٦ تموز ١٩٢٨ ، فالموصل في ٨ نيسان ١٩٣٠ ، الحلة في نيسان ١٩٣١ ، الديوانية في اب ١٩٣٣ والبصرة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٣ ونقل بعدها مديراً عاماً للاشغال في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، كما احتفظ بمنصب وزير المعارف في الوزارة السعيدية السابعة (٨ تشرين الاول ١٩٤٢) . للمزيد من التفاصيل ينظر : د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،٢٩١١/ ٣١١ ، تحسين علي ١٩٢٧–١٩٣٨ ، و ٥ ، ص ٨ ؛ مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث ج٢،لندن ، دار الحكمة ، ٢٠٠٤ ص ١١٠–١١١.

(٣٨) عبد الطيف المنديل (١٨٦٨–١٩٤٠) : ولد في الزبير عام ١٨٦٨ ، وهو ذات اصول نجدي اذ نزح والده الى الزبير عام ١٨٣٧ ، وامتهن التجارة في البصرة واصبح ابناء المنديل من اعيانها ، شغل عدة مناصب وزارية منها وزارة التجارة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ وانتقل منها في ٢٩ نيسان ١٩٢١ ، والثانية في ١٢ ايلول ١٩٢١ واستقال منها في ٣٠ اذار ١٩٢٢ ، وفي عام ١٩٢٤ انتخب عضو في المجلس التأسيسي عن البصرة ، ثم اصبح عضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٢٩ واستقال عام ١٩٣٤يتفرغ لاموره الخاصة ، اصيب بالشلل الذي اعاقة عن الحركة والذي ادى الى وفاته في البصرة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي من ١٩٢٠الى ١٩٥٨ ، ج١ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٣، ص ٤٥٠.

(٣٩) مريم عباس حسين ، تحسين علي ودوره العسكري والسياسي ١٨٩٠–١٩٧٠ ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاداب ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢١ ، ص ١٣١.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

(٤٠) د ، ك، و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، ٣٢٠٥٠/٧٤١١ ، تفتيش لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ٦ ، ص ٦ ؛ عبد المجيد حسن الغزالي ، البصرة الموسوعي ، بغداد، د.م، ١٩٤١، ص ٢٣٨؛ الناس ، العدد(٦٠) ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٤١) عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨.

(٤٢) د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، ٩١٧/ ٣٢٠٥٠ ، تخمينات الميزانية للواء البصرة ١٩٢٩-١٩٣٠ ، و ٣٠ ، ص ٣٤

(٤٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية – الديوان ، ٣٢٠٥٠/٩١٢، تصديق مصاريف لواء البصرة ، و١٥٧ ، ص١٧٠ .

(٤٤) المصدر نفسه ، و ٢٠٤ ، ص ٢١٦.

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٢ . .

(٤٦) عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤٧) المصدر نفسه ، ص١٠١.

(٤٨) مذكرات تحسين علي بك ١٨٩٠-١٩٧٠ ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٠.

(٤٩) جمال بابان(١٨٣٩-١٩٦٦) : هو ابن رشيد بك بن عبدالله بن خالد باشا با احمد باشا ، من مواليد عام ١٨٩٣ من رجال الادارة والقانون ، اكمل دراسته الاولية في بغداد ، التحق بعدها بكلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩١٤ ، كان عضواً في حزب التقدم الذي يرأسه عبد المحسن السعدون ، وبقي في الحزب حتى عام ١٩٣٠ ، وفي عام ١٩٣١ تقلد منصب وزارة العدلية في عهد الوزارة السعدية الاولى(٢٣ اذار ١٩٣٠-١٩ تشرين الاول ١٩٣١) ، وللمرة الثانية في الوزارة السعدية الثانية (١٩ تشرين الاول ١٩٣١ -٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢) ، كما اصبح عضو لمجلس النواب عن مدينة اربيل في الدورة الانتخابية الرابعة ٨ اذار ١٩٣٣-٤ ايلول ١٩٣٤ ، وتولى منصب وزارة الخارجية عام ١٩٣٤ وكالة لسفر نوري السعيد الى سويسرا ، واستمر في مناصبة النيابية والوزارية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٨٥ سافر بعدها الى لبنان وبقي فيها حتى وفاته عام ١٩٦٦. للمزيد من التفاصيل ينظر : حميد المطبعي ،موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦.

(٥٠))مذكرات تحسين ، المصدر السابق ، ص ١٤٠.

(٥١) المصدر نفسه ، ص١٤٠.

(٥٢) الاخبار (جريدة) ، العدد ٤٠ في ٣ اب ١٩٣٨

(٥٣) العراق (جريدة) ، العدد ٥٤١٤ ، ٢٥ اب ، ١٩٣٨.

(٥٤)) د.ك .و ، البلاط الملكي ، ٣١١/ ١٦٧ ، البريد والتلفون ، و ٨٠ ، ص ٨١ ؛ عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، ص ١٨٠

(٥٥) د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، ٧١٦٢/ ٣٢٥٠ ، امور البريد عمومي ، و ١ ، ص ٢.

(٥٦) الثغر ، العدد (١١٦٥) ، ٨ كانون الثاني ، ١٩٣٩

(٥٧) د. ك . و ، وزارة المواصلات ، ٣٢٠ / ٣٢١٣١ ، اسلاك البرق والتلفونات في لواء البصرة ١٩٣٠-١٩٣٣ ، و٢٣ ، ص ١٣

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) الثغر، العدد(١١٧٥) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٩.

(٦٠) المصدر نفسه .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

([٦١]) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ١٧٢/ ٣١١ ، البريد والتلفون ، و ٨٦، ص ١١٥ -١١٦

([٦٢]) د. ك. و ، وزارة المواصلات ، ٣٥٤/ ٣٢١٣١ ، منهاج الاعمال العمرانية الرئيسية ١٩٥٧-١٩٥٨ ، و ١٦٤ ، ص ٢٢٦.

([٦٣]) المصدر نفسه .

([٦٤]) امين لطفي ، المصدر السابق، ص ٢١٧،٢٢٠

([٦٥]) الثغر ، العدد ٢٩٩٢ في ١٤ نيسان ١٩٥٤

([٦٦]) امين لطفي ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

([٦٧]) الناس ، العدد (٧٣) ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧.

([٦٨]) امين لطفي المصدر السابق ، ص ٢١٨.

([٦٩]) المصدر نفسه ، ص١٣١.

([٧٠]) د. ك. و ، وزارة الداخلية ، الديوان ، ٦٧١٥ / ٣٢٠٥٠ ،ميزانية مصلحة نقل الركاب / البصرة ، و ٩، ص ١٨

([٧١]) المصدر نفسه ، ص١٩.

([٧٢]) للاطلاع على تفاصيل القانون ينظر : الوقائع العراقية ، العدد (١١٦٣٢) في ٤ ايار ١٩٣٨.

([٧٣]) امين لطفي ، المصدر السابق ، ص٨٨-٩٠.

([٧٤]) المصدر نفسة ، ص٨٧.

([٧٥]) المصدر نفسه ، ص ٨٧.

([٧٦]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، ٦٧١٥ / ٣٢٠٥٠ ، ميزانية مصلحة نقل الركاب / البصرة ١٩٥٣ -١٩٥٤ ، و٦٧، ص ١٤.

([٧٧]) المصدر نفسه ، و ٦٧ ، ص ١٤ .

([٧٨]) المصدر نفسه .

([٧٩]) امين لطفي ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

([٨٠]) د. ك. و ، وزارة الداخلية ، الديوان ، ٦٧١٥ / ٣٢٠٥٠ ،ميزانية مصلحة نقل الركاب / البصرة ، و ٩، ص ١٨.

([٨١]) امين لطفي ، المصدر السابق ، ص ٩٣-٩٤ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

قائمة المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة

(أ)ملفات البلاط الملكي :

١- د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ،٢٩١١/ ٣١١ ، تحسين علي ١٩٢٧-١٩٣٨ ، و ٥ .
٢- د.ك .و ، البلاط الملكي ، ٣١١/ ١٦٧ ، البريد والتلفون ، و ٨٠ .
٣- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ١٧٢/ ٣١١ ، البريد والتلفون ، و ٨٦.

(ب) ملفات وزارة الداخلية :

١- د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٩١١ ، تقارير ادارية عن بلدية لواء البصرة ، و١٤ .
٢- د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٥٤٦، بلدية لواء البصرة ، و ٣١ .
٣- د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٩٠٥، تفتيش بلدية البصرة ١٩٣٨ ، و٦٨ .
٤- د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٦٩٢ ، شؤون البلديات ،و ١٧.
٥- د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٥٥٤ ، قرارات المجلس البلدي / البصرة ، و٢.
٦- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤١١، تفتيش لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و٣٥ .
٧- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ،ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٩٠٥، تفتيش بلدية البصرة ١٩٣٨ ، و٣٠ .
٨- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٥٤٥ ، مراسلات بلدية البصرة ، و٨.
٩- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٩٥٢ ، قرارات انشاء دائرة النفوس ١٩٢٢-١٩٢٧، و٨.
١٠- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٠٠، تقرير تفتيش دائرة صحة البصرة ، و١.
١١ - د ، ك، و ، ملفات وزارة الداخلية ، الديوان ، ٣٢٠٥٠/٧٤١١ ، تفتيش لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ٦ .
١٢- د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، ٩١٧/ ٣٢٠٥٠ ، تخمينات الميزانية للواء البصرة ١٩٢٩-١٩٣٠ ، و ٣٠ .
١٣- د. ك. و ،ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، ٩١٢ / ٣٢٠٥٠ ، تصديق مصاريف لواء البصرة ، و١٥٧ .
١٤- د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، ٩١٢ / ٣٢٠٥٠ ، تصديق مصاريف لواء البصرة ، و ٢٠٤ .
١٥- د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، ٩١٢ / ٣٢٠٥٠ ، تصديق مصاريف لواء البصرة ، و ١٧٢.
١٦- د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، ٤٧١/ ٣٢٠٥٠ ، السجون / سجن البصرة العمومي ، و ٢ .
١٧- د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، ٧١٦٢/ ٣٢٥٠ ، امور البريد عمومي ، و ١
١٨- د. ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ، ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٦٧١٥، ميزانية مصلحة نقل الركاب / البصرة ١٩٥٣-١٩٥٤، و٩.
١٩- د. ك. و ، وزارة الداخلية ، ديوان ، ٦٧١٥رقم الملفة ٦٧١٥/ ٣٢٠٥٠ ،ميزانية مصلحة نقل الركاب / البصرة ١٩٥٣-١٩٥٤، و٦٧.

(ج) ملفات وزارة المواصلات :
١- د. ك . و ، وزارة المواصلات ، رقم الملفة ٣٢٠ / ٣٢١٣١ ، اسلاك البرق والتلفونات في لواء البصرة ١٩٣٠-١٩٣٣ ، و٢٣ .
٢- د. ك. و ، وزارة المواصلات رقم الملفة ٣٥٤/ ٣٢١٣١ ، منهاج الاعمال العمرانية الرئيسية ١٩٥٧-١٩٥٨ ، و ١٦٤ .

ثانياً / الوثائق المنشورة:
١- الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٧٩) لسنة ١٩٣٩ بغداد ، مطبعة الحكومة.

ثالثا/ الرسائل والاطاريح العلمية :
١- متعب خلف جابر الجابري ، تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩
٢- مريم عباس حسين ، تحسين علي ودوره العسكري والسياسي ١٨٩٠-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢١ .
٣- يوسف عبد الكريم طه الرديني ، المجلس البلدي في البصرة ١٩٢١-١٩٣٢ دراسة تاريخية وثائقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٤.

رابعاً/ الكتب العربية والمعربة:
١- امين لطفي ، دليل البصرة ، بصرة، مطبعة جريدة الخبر ، ١٩٥٤.
٢- جعفر عبد الدائم بنيان المنصور ، التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٩ ، لبنان ، دار الفيحاء ، ٢٠١٧.)
٣- حسن ثجيل عجيل ، عبد العظيم اسحق راضي ، البصرة ولاتها ومتسلموها – مراقدها ومزاراتها الدينية ، بغداد ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠١٥ .
٤- رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩-١٩٨١ ، لبنان ، مطبعة البصائر ، ٢٠١٣.
٥- ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ج١، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٨ .

خامساً/ المصادر الاجنبية:
1 -British Special Report 1920-1931,p132.

سادساً/ الدوريات :
١- المجلات:
- الوقائع العراقية ، العدد(١١٦٣٢) ، ٤ ايار١٩٣٨

٢-الصحف :
أ- جريدة الثغر
- العدد (١١٦٥) ، ٨ كانون الثاني ، ١٩٣٩.
- الثغر، العدد(١١٧٥) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٩.
- العدد ٢٩٨١ في ١٤ اذار ١٩٤٥ .

ب- جريدة الناس
- العدد ٤١ في ٨ كانون الاول ١٩٣٥.
- العدد(٦٠) ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٦
- العدد (٧٣) ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧.

ج -الاخبار (جريدة) ، العدد ٤٠ في ٣ اب ١٩٣٨ .
د- العراق (جريدة) ، العدد ٥٤١٤ ، ٢٥ اب ، ١٩٣٨.

سابعاً/ الموسوعات:
١- احمد باش اعيان ، موسوعة تاريخ البصرة ، ج٣ ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠١٩ ، ص١٠٧٩.
٢- حميد المطبعي ،موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٦ .
٣- خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي من ١٩٢٠الى ١٩٥٨ ، ج١ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٣ .
٤- عبد المجيد حسن الغزالي ، البصرة الموسوعي ، بغداد، د.م، ١٩٤١.
٥- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ج٢،لندن ، دار الحكمة ، ٢٠٠٤ .

ثامناً / المذكرات الشخصية:
١- مذكرات تحسين علي بك ١٨٩٠-١٩٧٠ ، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٤ .

تاسعاً / البحوث المنشورة :
١- حميد احمد حمدان التميمي ، اثر المجلس البلدي في النواحي الادارية في البصرة ١٩٢١-١٩٢٢ ، مجلة ادأب البصرة ، العدد ٢٦ لسنة ١٩٩٧.
٢- كاظم حسن جاسم الاسدي ، مدحت باشا والياً لسوريا (١٨٧٨-١٨٨٠) ، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج (٧) ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣